زراعة الكيف بإقليم وزان:
بين التجريم وتطلعات الساكنة المحلية للتقنين

عبد الحفيظ هشوم
طالب باحث في سلك الدكتوراه، مختبر التراب، البيئة والتنمية
جامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، القنيطرة
د. حميد بنسي
أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل
د. بوشيبي عبد الإلاه
باحث في الجغرافيا، مخبر التراب، البيئة والتنمية، جامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
المملكة المغربية

الملخص:

تشتهر الأقاليم الشمالية للمغرب، بسيادة زراعة مختلفة عن باقي الزراعات، أثارت العديد من الإشكالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يتعلق الأمر بزراعة "الكيف" التي تحولت من زراعة تكميلية إلى مصدر عيش رئيسي، رغم أنها تدخل ضمن دائرة اللاشرعي منذ أمد طويل، وقد ظلت إلى حدود ستينيات القرن الماضي مقتصرة على بعض المناطق تعرف ببلاد الكيف، لتكتسح فيما بعد العديد من الأقاليم.

وقد فرضت هذه الوضعية على الدولة إيجاد حل لزراعة هذه النبتة، فخلصت إلى ضرورة تقنينها، باستصدار قانون 21-13، الذي شكل منعطفا حاسما في مسار هذه الزراعة، من خلال تقنين استعمالاتها لأغراض طبية وصيدلية وصناعية، إلا أن هذا القانون لم يشمل الأقاليم الحديثة العهد بهذه الزراعة وخاصة إقليم وزان، بل ركز فقط على ثلاثة أقاليم هي: الحسيمة وشفشاون وتاونات.

الكلمات المفاتيح: زراعة القنب الهندي بالمغرب، القانون 21-13 وتقنين الكيف، إقليم وزان والتنمية المحلية، التجريم والتقنين القانوني، الموارد الطبيعية والبشرية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Kif cultivation in Ouazzane province : Between criminalization and the aspirations of the local population for legalization

Abstract :

In the northern regions of Morocco, a distinct cultivation line has long gained ground and prevailed, thereby having given rise to numerous legal, economic, social, and environmental issues nationwide, that it is the cultivation of cannabis. This activity has transitioned from being a supplementary one to a primary source of livelihood, despite having operated within an illegal framework for decades. Up until the 1960, this illegal practice was not only confined to what was then known as the "Land of Cannabis," but it also expanded to include other neighboring regions.

This controversial situation has compelled the state to find a solution for the raising of this contentious plant, leading to the conclusion that it must be legalized through the enactment of Law 13-21. The latter has marked a decisive turning point in the history of cannabis farming. As a matter of fact, the Cannabis Cultivation Act has stipulated that cannabis production should be limited to the quantities necessary for medical, pharmaceutical, and industrial purposes. However, it has not included regions newly introduced to this revolutionary mode of business, especially the province of Ouazzane, focusing instead only on three provinces, namely Al Hoceima, Chefchaouen, and Taounate.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1–مقدمة

تسود بالمناطق الشمالية المغربية زراعة مختلفة عن باقي الزراعات بالمناطق المغربية الأخرى، وهي زراعات ضاربة في عمق التاريخ، ارتبطت بتوفير المادة الخام لعدة صناعات، كصناعة الحبال والأشرعة والورق والزيوت ومواد البناء، إضافة إلى استخراج مادة الشيرا.

فرضت هذه الوضعية على الدولة، ضرورة التفكير في وضع حد لهذه الاستعمالات غير المشروعة، بإصدارها لقانون رقم 13-21[1]، الذي عمل على تقنين زراعة "الكيف" وحصر استعمالاتها في الأغراض الصحية والطبية والتجميلية، الأمر الذي شكل منعطفا هاما في تاريخ هذه الزراعة، وإن كان لم يشمل كل المناطق التي تتعاطى لزراعته، بل شمل فقط الأقاليم القديمة العهد بهذه الزراعة، كأقاليم الحسيمة وشفشاون وتاونات، بالمقابل تم استثناء الأقاليم الحديثة العهد بهذه الزراعة وخاصة إقليم وزان، الذي لا زالت تنتشر به هذه الزراعة ضمن دائرة اللاشرعي، وبإصدار هذا القانون يكون المغرب قد دخل مرحلة جديدة، من شأنها وضع حد للاستعمالات غير المشروعة لهذه النبتة التي أثارت اهتمام فلاحي الأقاليم الشمالية من المملكة.

وتأتي هذه الدراسة بهدف، إثارة ظاهرة زراعة القنب الهندي بالمغرب من خلال رصد تاريخها وكذا القوانين المجرمة لها، ورصد واقعها بإقليم وزان، الذي يتوفر على إمكانات طبيعية وبشرية هامة ومتنوعة، ورصد انعكاساتها الاقتصادية والمجالية والاجتماعية والبيئية بالإقليم، مع إدراج آراء ومواقف الساكنة المحلية تجاه هذا القانون وتطلعاتهم للتقنين.

2– إشكالية الموضوع

تتمحور إشكالية البحث حول واقع زراعة الكيف بإقليم وزان، والاشكالات التي تثيرها، خصوصا بعد صدور قانون 13-21، الذي قنن هذه الزراعة بالأقاليم التالية: الحسيمة، شفشاون وتاونات، مستثنيا غيرها من المناطق التي يقيت بها هذه الزراعة ممنوعة، منها إقليم وزان، الذي تعتبرها ساكنته السبيل الوحيد للخروج من دائرة الفقر، الأمر الذي يطرح مجموعة من التساؤلات تتعلق بمصير هذه الزراعة، بعد المستجدات التي جاء بها قانون 13-21، من قبيل: ما الموارد الطبيعية والبشرية التي يزخر بها إقليم وزان؟ وما موقف ساكنته من مسألة تقنين زراعة الكيف؟ وما الانعكاسات التي قد تترتب عن ذلك؟، وما مصير هذه الزراعة بإقليم وزان بعد تقنينها؟، وما موقف الساكنة المحلية من مسألة التقنين؟، وما الانعكاسات التي قد تترتب عن ذلك؟

3– الفرضيات

للإجابة عن هذه التساؤلات، سننطلق من عدة فرضيات:

- يزخر إقليم وزان بموارد طبيعية متنوعة، كفيلة بتحقيق التنمية الترابية، لاسيما وأنه يتوفر على موارد بشرية واعدة.
- تشبث ساكنة الإقليم بحقها في الاستفادة من زراعة الكيف، شأنهم شأن باقي الأقاليم المرخص لها بهذه الزراعة.
- تراهن ساكنة الإقليم على زراعة الكيف، لتحسين الوضعية المعيشية وتحقيق التنمية الترابية.
- ساهمت زراعة الكيف في العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية والبيئية بإقليم وزان
- استمرار زراعة الكيف بإقليم وزان ضمن اللاشرعي في ظل وجود القانون 13-21، من شأنه تعميق الأزمتين الاقتصادية والاجتماعية وتسريع وتيرة الهجرة القروية نحو المدن الكبرى، والرفع من عدد الشكايات الكيدية، وتحويل المنطقة إلى وجهة مفضلة لأباطرة المخدرات.

---

[1] – قانون رقم 13-21، صدر بالجريدة الرسمية رقم 7006 بتاريخ 11 ذو الحجة 1442، الموافق ل 22 يوليوز 2021، متعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، وفق الشروط والقواعد المنصوص عليها في الظهير الشريف رقم 1.21.59، الصادر بتاريخ 3 ذي الحجة 1442 موافق 14 يوليوز 2021.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المحور الأول: الخصائص الجغرافية لإقليم وزان وعلاقتها بزراعة القنب الهندي

تكتسي دراسة الموقع الجغرافي لمنطقة ما أهمية قصوى في البحث العلمي، لكونها تمكننا من التعرف على الإمكانات التي يختزلها المجال الجغرافي من جهة، ورصد الإكراهات التي تحول دون تحقيق التنمية المنشودة من جهة ثانية، كما أن دراسة الخصائص الديمغرافية والاقتصادية، تحظى بأهمية خاصة لكونها تمثل أرضية لاتخاذ مختلف القرارات التي تهم الساكنة المحلية، وبناء عليه، سنحاول تسليط الضوء على خصائص الوسطين الطبيعي والبشري بإقليم وزان، الذي يعد من المناطق الحديثة العهد بزراعة الكيف، التي باتت تلعب دورا مهما في الاقتصاد المحلي، ومن ثم التعرف على تاريخ وواقع هذه الزراعة بالمغرب عامة و بإقليم وزان على الخصوص.

1 – خصوصيات الوسط الطبيعي لإقليم وزان

1–1 – موقع جغرافي ينطوي على عدة مزايا

يقع إقليم وزان في الشمال الغربي من المغرب في تلال ومقدمة جبال الريف، ينتمي لجهة طنجة تطوان الحسيمة، يحد من الشمال الشرقي بإقليم شفشاون ومن الشمال الغربي بإقليم العرائش، ومن الجنوب الشرقي بإقليم تاونات ومن الجنوب الغربي بإقليم سيدي قاسم، وتقدر مساحته بحوالي 2299.28 كلم، تمثل 12.2% من مساحة الجهة المقدرة ب 17262كلم)[1].

يشكل الإقليم مجالا انتقاليا بين جبال الريف العليا والتضاريس المنخفضة لسهل الغرب، ليشكل بذلك منقطة تماس بين الجبل والسهل، وبالتالي فهو مجال ليس بالساحلي ولا هو بالقاري[2]، وقد أهل هذا الموقع المنطقة لتلعب أدوارا تاريخية، وروحية، وثقافية واقتصادية وخاصة عاصمة الإقليم، لاسيما وأن الإقليم شكل منطقة حدود بين الاستعمارين الإسباني والفرنسي[3].

إداريا، ينتمي إقليم وزان لجهة طنجة – تطوان – الحسيمة، ويعد من الأقاليم الحديثة العهد، فقد تم إحداثه في إطار تعديلات سنة 2009 المتعلقة بإحداث عمالات وأقاليم جديدة، بعدما كان تابعا لإقليم سيدي قاسم جهة الغرب الشرادرة بني حسين سابقا، ويتكون الإقليم من 17 جماعة قروية وجماعة حضرية واحدة، تقدر مساحته الاجمالية حوالي222100 هكتار، منها 144200 هكتار صالحة للزراعة، 99% منها بورية[4].

[1] – المديرية الإقليمية للتجهيز (2020): مونوغرافية جهة طنجة تطوان الحسيمة، برامج ومشاريع جهة طنجة تطوان الحسيمة 2016–2020، ص 16.

[2] – جون فرانسوا تروان وآخرون (2006): المغرب: مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوي، دار طارق للنشر، الدار البيضاء، 2006، ص 189.

[3] – سعيد السباني (1997: الهجرة القروية وأثرها على التنظيم السوسيومجالي للمدينة: حالة وزان، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1997، ص 37

[4] – المديرية الإقليمية للفلاحة والصيد البحري بإقليم وزان، 2024.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الخريطة رقم 1: توطين المجال المدروس

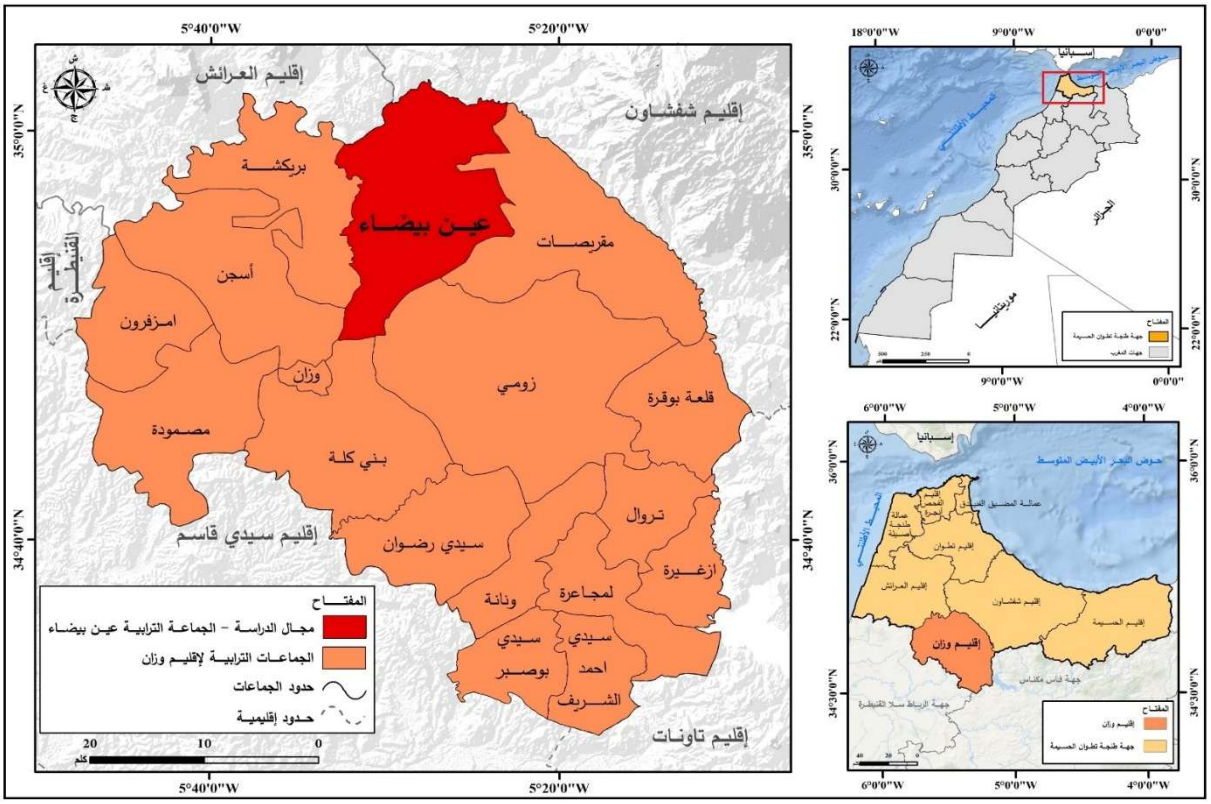

المصدر: اللجنة الاستشارية للجهوية الموسعة لجهة طنجة تطوان الحسيمة، سنة 2017

1-2- تضاريس متنوعة شديدة التقطع

يتميز إقليم وزان بتنوع الوحدات التضاريسية ذات البنية الجيولوجية المعقدة، بحكم انتمائه لتلال ومقدمة جبال الريف، تختلف من حيث خصائصها عن مثيلتها بشمال وجنوب هذه التلال.

جدول رقم 1: نسبة الوحدات التضاريسية بإقليم وزان.

الوحدات التضاريسية	التلال	الجبال	الهضاب	السهول	المنخفضات والأودية	المجموع
النسبة المئوية	32.6	26.9	18.1	15.8	6.6	100

المصدر: مونوغرافية إقليم وزان حسب الجماعات ومركز الاستشارة الفلاحية 2024.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مبيان رقم 1: توزيع الوحدات التضاريسية بإقليم وزان بالنسبة المئوية

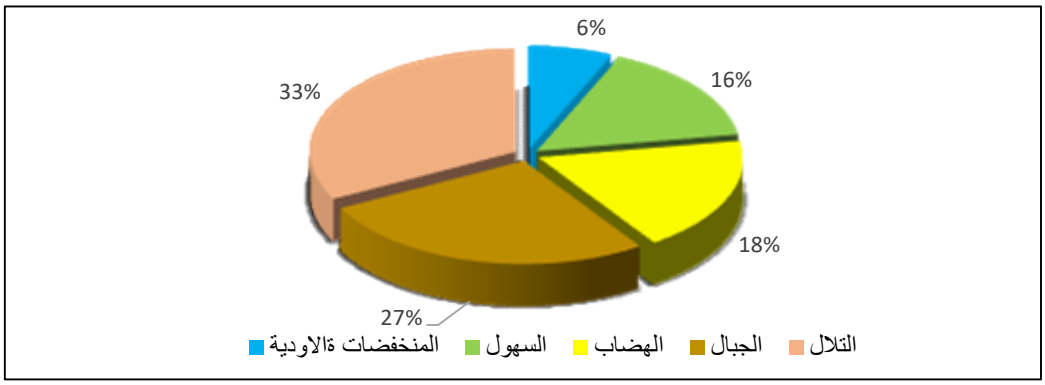

المصدر: مونوغرافية إقليم وزان حسب الجماعات ومركز الاستشارية الفلاحية بوزان 2024.

– **الوحدة التلية:** تتميز بارتفاعات متوسطة، تغطي حوالي 32.6% من مساحة الإقليم، تمثل مجالا للزراعات البورية وخاصة الحبوب والقطاني والأشجار المثمرة.

– **الوحدة الجبلية:** تغطي 26.9% من المساحة الاجمالية للإقليم، وتنتشر بالشمال الشرقي تصل الارتفاعات إلى 973 متر بجبل أمالو، و920متر بجبل الرويضة، تتميز بانحدارات قوية، تشكل مجالا لزراعة الأشجار المثمرة وخاصة أشجار الزيتون وزراعة الكيف البورية

– **الهضاب:** تمثل 18.1% من مساحة الإقليم، وهي متوسطة الارتفاعات ذات درجة ميل تقل عن 15%.

– **السهول:** تنتشر في الواجهة الغربية من الإقليم، تمثل حوالي 15.8%من المساحة الاجمالية للإقليم، تتميز بضعف ارتفاعاتها، تشكل مجالات لاستقبال الأتربة من العالية وهي مجالات ملائمة للزراعة وخاصة الحبوب.

– **الأودية والمنخفضات:** تمثل نسبة ضعيفة 6.6%من مجموع المساحة، تنتشر بها التربة الفيضية التي تستغل في الزراعة وخاصة زراعة الكيف المسقية، بالإضافة لزراعة الخضر.

1–3– بنية جيولوجية معقدة:

ينتمي إقليم وزان لمنطقة تعد امتداد طبيعيا لتلال مقدمة الريف، التي تتميز بتكوين جيولوجي حديث، ووجود مواد غير محلية انزلقت من السلسلة الريفية (الطيات الزاحفة)، تنتمي المنطقة للجزء الجنوب – ريفي بين تجاعيد تلال مقدمة الريف ومنطقة الريف الداخلي من الشمال، تنقسم هذه الطيات إلى قسمين: طية مقدمة الريف وطية وزان التي توضعت موادها في المنطقة الداخلية من الأخدود الجنوب – ريفي، زحفت نحو الجنوب، وقد ارتبطت هذه الطيات بحركتي الرفع في الشمال والتهدل في المناطق الجنوبية[1].

كما نجد تراكم الإرسابات والمواد الغرينية على ضفاف الأودية، تنتمي للزمن الرابع الذي شهد طغيان البحر على مساحات شاسعة، خلف بعد تراجعه إرسابات هائلة، قابلتها بأوروبا الفترات الجليدية والبيجليدية[2]، ارتبطت هذه الحركات بالاصطدام العنيف بين الصفيحتين الإفريقية والأوراسية، أدت إلى تكوين جبال الألب بأوروبا وجبال الريف بالمغرب، توالت هذه الإرسابات خلال فترات الجوراسي والكريطاسي والإيوسين والأوليكوسين ثم الميوسين، نتج عنه تشوه عنيف خلال أواخر الزمن الثاني

[1] – عيسى البوزيدي (2000): بعض الخصوصيات الطبيعية والبشرية لتلال مقدمة الريف، منشورات كلية الآداب والعلوم الإسانية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، العدد 2، ص ص 151-169.

[2] – عبد الالاه بوشيبي (2023): التراث والتنمية الترابية بإقليم وزان: من أجل تنمية ترابية قائمة على اقتصاد التراث، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، ص 106.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وبداية الزمن الجيولوجي الثالث، حيث تشكلت طيات محدبة ذات بنية التوائية (تجاعيد مقدمة الريف) وأخرى مقعرة ومحدبة (مقدمة جبال الريف).

أدت هذه الحركات التكتونية إلى اختلاط في التكوينات الرسوبية بين مختلف الصخور وتشكيل بنية وحيدة الميل ذات اتجاه جنوب شمال، إضافة للتباين الصخاري بين الصخور الصلبة (المرتفعات) والصخور الهشة (المنخفضات البيتلية)، تتشكل التكوينات الصخارية من الصخور الصلبة المقاومة (الكلس والنضيد)، والصخور الهشة (الصلصال الكريطاسي وصلصال الميوسين الأعلى) إضافة للجبص والملح.

1-4- المناخ والموارد المائية

تفيد دراسة المناخ والموارد المائية في إدراك علاقة الانسان بمحيطه الطبيعي، ورصد مدى تأثيرها على الأنشطة البشرية وخاصة القطاع الفلاحي الذي يشكل عمود الاقتصاد الريفي بتلال مقدمة الريف.

أ- سيادة المناخ المتوسطي

يعرف إقليم وزان سيادة المناخ المتوسطي شبه الرطب الحار والجاف صيفا (تتراوح درجات الحرارة مابين 27° و47°)، والبارد شتاء (6° و14°)، في حين تتميز التساقطات بغزارتها وخاصة في فصل الشتاء، إذ يصل المتوسط السنوي إلى 650 ملم، وقد يصل إلى 880 ملم، ما يدل على عدم انتظامها الزمني والمجالي.

يخضع الإقليم للمؤثرات الأطلنتية الرطبة، نظرا لغياب الحواجز الطبيعية (تتدرج الوحدات التضاريسية من الغرب نحو الشرق)، كما يتأثر مناخ الإقليم بعوامل أخرى كموقع المحطة بالنسبة للوحدات التضاريسية، وارتفاعها عن سطح البحر والمجال البيئي المحيط بالمحطة المدروسة[1]، وسنحاول دراسة مناخ الإقليم من خلال عنصري التساقطات والحرارة.

❖ **تساقطات مطرية مهمة وغير منتظمة.**

تتهاطل بإقليم وزان تساقطات مطرية مهمة غير منتظمة زمنيا ومجاليا، تختلف من سنة لأخرى (سنوات مطيرة وأخرى جافة)، بل حتى داخل السنة نفسها (شهور مطيرة وأخرى جافة) وحسب الفصول، الأمر الذي ينعكس سلبا على النشاط الفلاحي، والبنية التحتية وترفع من نشاط التعرية وانجراف التربة.

جدول رقم 2: الاتجاه العام للتساقطات المطرية بمحطة العذير ما بين سنتي 1994 و2023

السنة	الكمية بالملم	السنة	الكمية بالملم	السنة	الكمية بالملم
1994	442.2	2004	516	2014	879.7
1995	473.6	2005	277.5	2015	362.6
1996	1440.8	2006	497.5	2016	651
1997	919.7	2007	411	2017	432.8
1998	462	2008	1044	2018	1012.1
1999	429.2	2009	1386.6	2019	538.1
2000	1224.5	2010	1048.3	2020	531.6
2001	562.5	2011	1020.40	2021	502.8

[1] – ديبون التهامي (2007): الدينامية المناخية وتأثيرها على زراعة الحبوب بالجزء الشمالي الغربي للمغرب، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية، تخصص علم المناخ، جامعة ابن طفيل، القنيطرة ص 173.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2002	728.7	2012	405.1	2022	560
2003	855.6	2013	248	2023	416
المتوسط	**753.9**	**المتوسط**	**685.4**	**المتوسط**	**588.7**
المتوسط العام	**676**				

المصدر: مركز الاستشارة الفلاحية بوزان، 2024

انطلاقا من السلسلة الإحصائية الخاصة بالتساقطات المطرية أعلاه، يتضح تفاوت كمية التساقطات بين السنوات، حيث توجد سنوات جافة سجلت فيها أقل أدنى كمية تساقطات (277.5 ملم سنة 2005)، وأخرى مطيرة سجلت بها حوالي 1440.8 ملم (1996)، تتباين هذه التساقطات حسب الفصول، إذ تتهاطل أكبر الكميات في فصل الشتاء ب 310 ملم، يليه فصل الخريف ب 169 ملم، ثم فصل الربيع ب 164 ملم وأخيرا فصل الصيف ب 7 ملمترات فقط.

مبيان رقم 2: توزيع التساقطات المطرية الفصلية بإقليم وزان ما بين 1988 و2017 بالملم

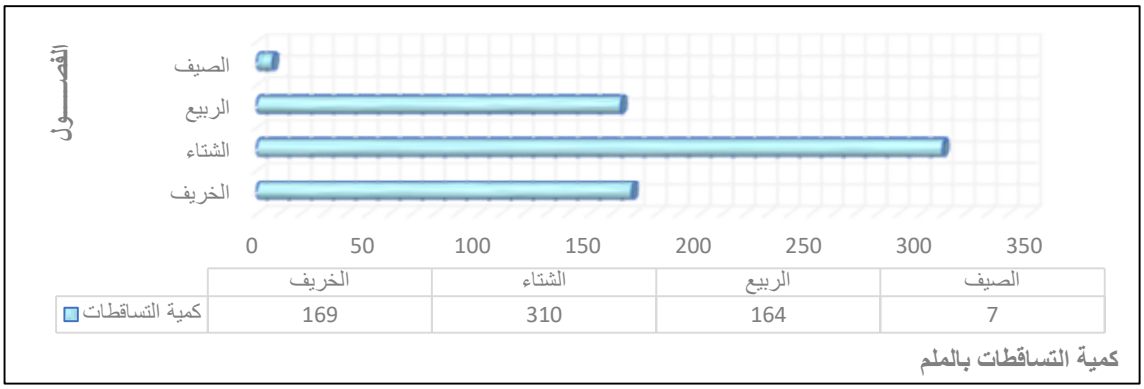

المصدر: مركز الاستشارة الفلاحية بوزان، 2022، بتصرف

كما تختلف كمية التساقطات حسب الشهور، حيث تتهاطل أكبر كمية في شهر دجنبر (121 ملم)، يليه على التوالي حسب الأهمية شهور نونبر 103 ملم، يناير 100 ملم، بالمقبل تسجل شهور فصل الصيف (يونيو يوليوز وغشت) أقل كمية، حيث تمثل مجتمعة 7 ملمترات فقط.

اجمالا تتميز التساقطات المطرية بإقليم وزان بالغزارة وعدم الانتظام الزماني والمكاني، ما يؤثر على الأنشطة الفلاحية، لاسيما وأن الفترة المثالية لتساقط الأمطار تكون مع بداية موسم الحرث وخلال شهري فبراير ومارس، وخارج هذه الفترة قد تشكل التساقطات خطرا على الموسم الفلاحي وخاصة الحبوب[1]، بالمقابل تكون جد مفيدة لزراعة الكيف خصوصا وأن هذه الفترة توافق فترة زراعة الكيف بإقليم وزان.

❖ الاعتدال الحراري

تشكل الحرارة العامل الأساسي المؤثر في تطور الظواهر الطبيعية والأنشطة البشرية، لذلك وجب دراستها ورصد تغيراتها حسب السنوات والفصول والشهور.

كما تختلف المتوسطات الحرارية حسب الشهور، إذ تسجل أعلى المتوسطات خلال فصل الصيف(يونيو يوليوز وغشت)، تتراوح ما بين 24.88° في يونيو و 28.36° في شهر غشت، بينما تسجل أدنى المتوسطات في فصل الشتاء، وخاصة في

[1] – جون فرانسوا تروان وآخرون (2006): مرجع سابق، ص 186

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

شهري دجنبر 13.75° و فبراير 12.28° ، يفسر ذلك بهبوب رياح حارة وجافة في فصل الصيف (الشركي)، تؤدي إلى ارتفاع كبير في درجات الحرارة، بينما في فصلي الشتاء والربيع تكون درجات الحرارة معتدلة، نظرا لهبوب الرياح الغربية والشمالية الغربية الرطبة، هذا وتجدر الإشارة إلى اختلاف المتوسطات الحرارية الفصلية حسب الفصول والشهور والأيام.

ب- الموارد المائية

يشكل الماء عنصرا أساسيا للحياة، تتوقف عليه كل الأنشطة البشرية الفلاحية، والسياحية والصناعية، ناهيك عن الاستعمالات المنزلية، وتزداد أهميته في المناطق الجافة وشبه الجافة، وعليه فإن تحقيق التنمية رهين بمدى توفر هذا المورد الثمين لتلبية متطلبات الحاضر وضمان حاجيات الأجيال المقبلة، الأمر الذي يجعله رهانا في السنوات القادمة[1].

وتقسيم الموارد المائية بإقليم وزان إلى نوعين:

- **المياه السطحية**: بالنظر لموقع إقليم وزان في الجنوب الغربي لجبال الريف، فإنه يتلقى تساقطات مطرية هامة، جعلته يتوفر على موارد مائية سطحية مهمة، تتمثل في كثرة الأنهار كواد اللوكوس وواد ورغة إضافة لبعض العيون والسدود[2]، تضاف إليها الأنهار التي تجف في فصل الصيف، ثم بحيرة بودروة التي تبعد بحوالي خمس كيلومترات عن مدينة وزان، ويمكن التمييز بين نوعين من المجاري السطحية:

- **الأودية الرئيسية**: وهي الأودية الدائمة الجريان كواد ورغة واللوكوس، يمر الأول في الجنوب الشرقي من الإقليم ويصب في سد الوحدة، بينما الثاني يمر في الشمال الغربي من الإقليم، يصب في سد وادي المخازن.

- **الأودية الثانوية**: وهي أودية ذات جريان موسمي، تخترق تراب الإقليم، تشكل روافد للأودية الكبرى، أهمها: واد زاز، واد الزندولة، الواد المالح، واد بوكرين وواد ارضات.

يتوفر إقليم وزان على شبكة مائية كثيفة لكنها ذات جريان موسمي، حيث تنشط أغلبها في فصل الشتاء وتجف خلال فصل الصيف، يقل صبيبها حسب الفصول.

- **المياه الجوفية**: وترتبط بأهمية التساقطات وطبيعة الصخور ودرجة الانحدار، حيث يتوفر الإقليم على فرشة باطنية مهمة، تتجلى في كثرة العيون والآبار التي تختلف حسب صبيبها وعمقها.

1-5- تربة متنوعة ذات خصائص مختلفة

تعد التربة نتاج لتفاعل قوى الطبيعة (طبيعة الصخور والمادة العضوية والماء والانحدار والزمن)[3]، تشكل المورد الأساسي لإنتاج الغذاء بشكل مباشر (المزروعات والخضر والحبوب...)، أو غير مباشر (تربية المواشي)، ناهيك عن كونها تمثل العنصر الأساسي لنمو الغطاء النباتي[4].

---

[1] – وكالة الحوض المائي لسبو، مقتطف من خطاب الملك الراحل الحسن الثاني 1996، ص 2

[2] – يتوفر إقليم وزان على سدين مهمين على الصعيد الوطني، يتعلق الأمر سد وادي المخازن وسد الوحدة الذي يعد ثاني أكبر سد بإفريقيا بعد السد العالي بمصر، بالإضافة لسد تفرة المبرمج في المجال الترابي لجماعتي عين بيضاء وابريكشة.

[3] – علي البنة (1991): أسس الجغرافية المناخية والنباتية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 49.

[4] – هشام اتبر (2021): شجرة الزيتون بإقليم وزان: بين التوسع المجالي والوقع السوسيواقتصادي والبيئي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 2، العدد 6، ص 918.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تنتشر بإقليم وزان أتربة متنوعة تختلف من حيث مساحتها وخصائصها وظروف تكوينها، ترتبط بعدة عوامل كطبيعة الصخور وأهمية التساقطات ودرجة الانحدار والمناخ والغطاء النباتي[1]، أهمها:

-**التربة الطينية**: تغطي 31% من مساحة الإقليم بمساحة تقدر ب(65078هـ.).

- **تربة التيرس**: تمثل حوالي 30% من المساحة العامة للإقليم(62978هـ.)، وهي تربة سوداء سميكة ومتطورة، غنية بالذبال والمواد العضوية، ملائمة للمزروعات ذات الدورة الانباتية الطويلة مثل القمح، وكذا المزروعات المنهكة للتربة كالمزروعات الصناعية[2]، وزراعة الكيف.

- **التربة الرملية**: تربة ذات نفاذية عالية، لا تحتفظ بالماء وتجف بسرعة، تحتاج لكميات مهمة من المواد العضوية لضمان المحصول الزراعي، تمثل حوالي 20% من مساحة الإقليم(41986هـ).

- **تربة الدهس**: تغطي حوالي 33588 هـ. ما يمثل 16% من مساحة الإقليم، وهي تربة غرينية سوداء ورمادية اللون، تنتشر على ضفاف المجاري المائية بفعل ترسب المواد المنقولة من طرف الأودية، وهي تربة سهلة للحرث سواء بالجر الحيواني أو الميكانيكي.

- **تربة الحمري**: تمثل فقط 3% من المساحة الاجمالية بما قدره 6298هـ.، ذات لون بني مكونة من الطين الرملي غني بأوكسيد الحديد والمغنيزيوم، تتميز بقدرتها على تخزين الماء، تلائم زراعة الحبوب والقطاني والكروم بالإضافة لزراعة الكيف.

عموما يتمز إقليم وزان بتنوع أتربته، تبقى في مجملها غنية وخصبة كفيلة بضمان المحصول الفلاحي وخاصة الحبوب بمختلف أنواعها وزراعة الكيف، لاسيما وأن بلادنا تراهن على الرفع من انتاجيته لتلبية حاجيات الوحدات الصناعية المعدة لتصنيعه، لاستعمالها في المجالات الطبية والتجميلية والصناعية.

2 – يتوفر إقليم وزان على موارد بشرية مهمة

2-1- عدد السكان والأسر بإقليم وزان

جدول رقم 3: عدد السكان والأسر بإقليم وزان سنة 2024

الإحصاء / الوسط	2024	
	عدد الأسر	عدد السكان
الوسط الحضري	21052	74526
الوسط القروي	53844	200051
المجموع	74896	274577

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنتي 2024، بتصرف

[1] – عبد الخالق غازي (2000): خصوصيات الوسط الطبيعي لجهة الغرب الشراردة بني حسين، ورد ضمن منطقة الغرب: المجال والإنسان، سلسلة ندوات رقم 3 منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، ص 37.

[2] – المختار الأكحل (2004): دينامية المجال الريفي ورهانات التنمية الترابية، حالة هضبة بنسليمان، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ص 158.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تقدر ساكنة إقليم وزان ب 274577 نسمة (2024)، وهي ساكنة مهمة تختلف من حيث توزيعها، تستقر أغلبها في الوسط القروي (200051 نسمة)، بينما تقدر الساكنة الحضرية بحوالي 74526 نسمة، وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الإقليم عرف تراجعا ديمغرافيا مقارنة بالإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 (300637 نسمة).

أما فيما يخص عدد الأسر، فإن الإقليم يتوفر على عدد مهم من الأسر يقدر ب 74896 أسرة، تستقر غالبيتها بالوسط القروي (53844 أسرة) مقابل 21052 أسرة بالوسط الحضري، يصل معدل عدد الأفراد بكل أسرة إلى 3.67 فرد (حسب الإحصاء العام لسنة 2024).

2-2- الفئات العمرية والحالة العائلية

أ- هيمنة الفئة النشيطة على باقي الفئات العمرية

تتوزع ساكنة إقليم وزان بشكل متفاوت حسب الفئات العمرية، حيث تهيمن الفئة النشيطة على باقي الفئات، بحوالي 63.4%، تليها الفئة الفتية ب 29.1%، بينما فئة الشيخوخة تمثل فقط 7.5%، توفر هذه الفئة يد عاملة مهمة في القطاعات الاقتصادية وخاصة الفلاحة منها.

ب- وضعية الحالة العائلية بإقليم وزان

تتوزع الحالة العائلية بإقليم وزان على أربع حالات، تختلف من حيث وضعيتها وأهميتها، تتقدمها فئة العزاب ب 53.5%، تليها فئة المتزوجون (41.2%)، ثم فئة الشيوخ (4.3%) وأخيرا المطلقون ب 1%.

ج-المؤشر التركيبي للخصوبة

يقدر المؤشر التركيبي للخصوبة بإقليم وزان ب 2.1 طفل لكل امرأة في سن الانجاب، وتصل نسبة النساء اللواتي يتراوح سنهن ما بين 45 و49 سنة إلى 4.5%، وذلك حسب الإحصاء العام للسكان لسنة 2024.

2-3- المستوى السوسيو ثقافي والاقتصادي للساكنة بإقليم وزان

أ- المستوى السوسيو ثقافي للساكنة.

فيما يخص المستوى الثقافي لساكنة الإقليم، نجد أن 43.1% بدون مستوى دراسي، بينما 28.6% لهم تعليم ابتدائي و13% إعدادي و4.7% لهم تكوين أولي، في حين أن التعليمين الثانوي والعالي فلا يمثلان على التوالي سوى 7.4 و3.3%.

ب – المستوى السوسيو اقتصادي لساكنة الإقليم

تقدر نسبة النشاط في صفوف ساكنة إقليم وزان ب 45.8%، وهي نسبة مهمة يمكن الرهان عليها للنهوض بالاقتصاد المحلي وتطويره، كما أن نسبة البطالة بها لا تتجاوز 13%.

بناء على ما سبق، يتوفر إقليم وزان على موارد بشرية مهمة بالرغم من تراجعها في السنوات الأخيرة، تتميز بأهمية الساكنة النشيطة من جهة، وفئة العزاب والمتزوجون من جهة ثانية، إضافة إلى كونها ساكنة متعلمة، يمكن الرهان عليها لتحقيق التنمية الترابية، من خلال مساهمتها في الرفع من انتاج نبتة الكيف وتطوير الصناعة المرتبطة بها.

المحور الثاني: نبتة الكيف وتطور زراعتها بالمغرب

تثير زراعة الكيف بالمغرب العديد من الإشكالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتشكل المصدر الرئيسي لشريحة عريضة من فلاحي جبال الريف. وبالرغم من تقنينها في بعض الأقاليم، فإنها لا زالت تصنف ضمن دائرة اللاشرعي في أقاليم أخرى وخاصة إقليم وزان، فما المقصود بهذه النبتة؟، ومتى دخلت إلى المغرب؟، وكيف اجتاحت الأقاليم الشمالية؟

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1- تعريف نبتة الكيف

تصنف نبتة الكيف ضمن فصيلة كنابيس ساتيفة الهندية، التي تتميز بجدور غير عميقة، إذ يكفي أن تكون مغطاة بالتربة، لتخرج منها براعم تشكل الأنوية الأولى للجذوع، التي يصل طولها إلى أزيد من مترين، تتفرع على طولها أغصان صغيرة، تغطي الجزء الأعلى منها أوراق مسطحة الشكل، إلى جانبها تنمو رؤوس مزهرة تسمى محليا ب "العيون"، تختلف فترة زراعتها ما بين الزراعة البورية والمسقية، ونوعية التضاريس والتربة.

تنمو مع بداية فصل الربيع في المناطق الرطبة والمعتدلة، وتستمر إلى نهاية فصل الصيف وبداية فصل الخريف حيث يجمع المحصول، ونبتة الكيف في أصلها أنثى، تحتاج للنبتة الذكر التي تنمو بجانبها لمرحلة متقدمة، حيث تعمل على تخصيبها، قبل أن تموت فيما بعد أو يتم إزالتها من طرف الفلاحين، في إطار عملية تعرف ب "التنقية"[1]، لفسح المجال أمام النبتة الأنثى للنمو بشكل أفضل حتى مرحلة البلوغ، وغالبا ما تستعمل هذه النبتة في التدخين وإنتاج الحشيش.

1-1- تاريخ وتطور زراعة الكيف

أ- تاريخ ظهور زراعة الكيف

ظهرت زراعة الكيف أول مرة بالصين منذ حوالي ألفي سنة قبل الميلاد، استعملت أول مرة في التخدير، قبل أن تنتقل إلى المناطق المجاورة كاليابان والهند ودول آسيا الوسطى ثم أوربا الغربية[2]، ومنها للبحر الأبيض المتوسط[3]، حيث استخدمت المواد المستخلصة من الكيف في العديد من الأغراض.

ب-تطور زراعة الكيف بالغرب

اختلفت الروايات حول تاريخ زراعة الكيف بالمغرب، بين من يرى بأنها تعود لبداية القرن الحادي عشر، وبين من يرى بأنها دخلت للمغرب خلال القرن السادس عشر الميلادي، بعدما جلبها السلطان أحمد المنصور الذهبي من بلاد السودان للاستعمالات الطبية، وترجعه روايات أخرى لمطلع القرن 18م، على إثر الهجرات العربية الوافدة على المغرب منذ القرن السابع الميلادي، وقد أكد (MAURER 1968) الذي زار المنطقة أواخر القرن 19م، على أن هذه الزراعة دخلت للمغرب خلال القرن 17م، وقد أكد الأستاذ آمحمد بودواح على أنها دخلت للمغرب على يد بعض المغامرين الكتاميين، وأنها كانت تتم بشكل مختلط مع منتوجات أخرى وخاصة القطاني، إلا أن أغلب الدراسات تؤكد بأن تاريخ دخولها إلى المغرب يعود لعهد الدولة المرينية[4]، لذلك فتاريخ دخول هذه الزراعة للمغرب، يبقى غير محدد بدقة من طرف الباحثين والمهتمين، وإن كان أول ترخيص رسمي لها بجبال الريف، يعود لأواخر القرن الثامن عشر، بعدما وافق السلطان الحسن الأول على السماح بزراعتها في

---

[1] – البحث الميداني، فبراير 2025.

[2] – سعيد البوزيدي (2019)، تاريخ زراعة الكيف، مجلة تيدغين للأبحاث الأمازيغية والتنمية، العدد 8، 2019، ص 73.

[3] – عبد السلام الميموني، إعداد الموارد الجبلية بمنطقة غمارة الغربية (الريف الغربي)، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1999، ص 148.

[4] – مصطفى احمامو (2018): زراعة القنب الهندي "الكيف" بالسلسلة الكلسية بين تطوان وأسيفان: بين وقعها السلبي بيئيا واجتماعيا والايجابي اقتصاديا، مجلة تيدغين للأبحاث الأمازيغية والتنمية، العدد 7، السنة السادسة، ص 104.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خمس دواوير تابعة لقبيلتي كتامة وبني خالد[1]، وسنحاول مقاربة تاريخ هذه الزراعة بالمغرب المعاصر من خلال مرحلتين: الفترة الاستعمارية ومرحلة الاستقلال.

❖ – زراعة الكيف بالمغرب خلال الفترة الاستعمارية

تجدر الإشارة إلى أن زراعة الكيف خلال فترة الحماية، كانت تتم بناء على تراخيص تمنح من طرف شركة التبغ التي أنشأت برأسمال فرنسي، احتكرت جميع العمليات المرتبطة بهذه الزراعة في المغرب[2]، عرفت هذه الزراعة انتعاشا كبيرا منذ بداية فترة الحماية خصوصا بالمنطقة الخليفية، حيث كانت تزرع في مساحات ضيقة ومختلطة مع بعض المزروعات[3]، كما كانت تنتج في منطقة مراكش بوسط المغرب، وكانت تصدر الألياف المستخرجة منها لأوروبا، لتستخدم في صناعة الفيلاص[4]، وفي هذا الإطار، أشار بول باسكون إلى أن صادرات المغرب من الكيف ارتفعت من 100 طن سنة 1913 إلى 500 طن سنة 1920[5].

ومع بداية العشرينيات من القرن الماضي تقلصت مساحتها نسبيا، لاسيما بعدما رفض زعيم المقاومة الريفية محمد بن عبد الكريم الخطابي زراعتها، بحجة مخالفتها لتعاليم الدين الإسلامي، ومن أجل السيطرة على زراعة الكيف، عمدت سلطات الحماية إلى إصدار مجموعة من القوانين، وهكذا صدر ظهير شريف في 9 صفر 1388الموافق ل 3 نونبر 1919، منع زراعة الكيف بدون ترخيص، ثم تلاه ظهير شريف آخر حول ضبط المواد السامة المجلوبة والاتجار فيها بما فيها مادة الكيف سنة 1922، كما منعت زراعتها بجنوب الريف بموجب ظهير شريف صدر سنة 1932.

بقيت هذه الزراعة ممنوعة في المنطقة السلطانية بموجب ظهير 8 أبريل 1954م، بعدما ألغيت صلاحية التراخيص الممنوحة، في الوقت الذي ظلت فيه منتشرة بالمنطقة الخليفية، رغم منعها بموجب ظهير 1932، وذلك لعدة اعتبارات منها، أولها أن ظهير 1954 شمل فقط المنطقة الخاضعة للحماية الفرنسية، لذلك لا يمكن تطبيقه في منطقة النفوذ الإسباني، إضافة إلى ارتفاع مردوديتها المالية مقارنة مع الزراعات الأخرى، وطبيعة تضاريس جبال الريف وهشاشتها، ما حال دون منع هذه الزراعة.

جدول رقم 4: الظهائر الصادرة في شأن زراعة وحيازة الكيف بالجريدة الرسمية خلال فترة الحماية

السنة	القوانين
ظهير 9صفر 1388 الموافق لنونبر1919	منع زراعة الكيف في المنطقة الفرنسية دون رخصة من شركة صاكا
ظهير 1922	ضبط جلب المواد السامة والاتجار فيها واستعمالها بما فيها نبتة الكيف
سنة 1945	فرض ضريبة الكيف على الفلاحين من طرف السلطات الاسبانية، أطلق عليها ضريبة "خورو"

[1] – جريدة البيضاوي، العدد 187، السبت 25 فبراير 2006، ص 6.

[2] – محمد أديب السلاوي (1997): المخدرات في المغرب وفي العالم، مطبعة البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القنيطرة، ص 101.

[3] – عبد السلام بوهلال (2017): دينامية الاقتصاد القروي ببلاد الكيف، مجلة تيدغين للأبحاث الأمازيغية والتنمية، عدد 6، ص ص 94- 107.

[4] – المملكة المغربية، كتاب أبيض، سياسة المغرب العامة في مجال مكافحة المخدرات ومن أجل التنمية الاقتصادية لأقاليم الشمال، نونبر 1996، ص 7.

[5] - Pascon P (1977) : Le Haouz de Marrakech, CNRS et IAV, T 2, RABAT, p 412.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ظهير 20 شعبان 1373 الموافق ل 24 أبريل 1954.	منع زراعة الكيف وحصده وصناعته وتحويله وبيعه ونقله واستيراده واستهلاكه على أي وجه كان بالمنطقة الفرنسية
مرسوم رقم 038-56-2 بتاريخ 27 ذو القعدة 1375 الموافق ل 30يونيو 1956	منح جوائز مالية للأعوان المكلفين بزجر توزيع مادة الكيف

المصدر: مجلة تيدغين للأبحاث الأمازيغية والتنمية، العدد 6، ص 71.

❖ تطور زراعة الكيف في عهد الاستقلال

لقد احتلت زراعة الكيف إلى حدود الستينيات، مكانة محدودة داخل الاستغلاليات الفلاحية[1]، إذ لم تتجاوز مساحتها 6000 هكتار بمنطقة كتامة، بحكم انخفاض أثمنتها وقلة الطلب عليها، إلا أنه مع انشغال الدولة المغربية بإرساء دعائم الدولة الحديثة بعد الاستقلال، عمد الفلاحون إلى توسيع مساحتهم المزروعة بالكيف بشكل تدريجي، ما دفع بالدولة إلى التخلي عن تطبيق ظهير 24 أبريل 1954، شريطة الإبقاء على نفس المساحة المزروعة، لكن حدث العكس، حيث توسعت المساحة المزروعة، التي وصلت إلى 10000هـ.كتار مع بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي[2]، بفعل تزايد الطلب الأوربي على الكيف ومشتقاته، فاتسعت مساحتها التي وصلت إلى 66000هـ.كتار سنة 1993، ثم إلى 74000هـ.كتار، بعدما اكتسحت مجالات جديدة كأقاليم تطوان والعرائش ووزان وتاونات[3]، لتصل هذه الزراعة ذروتها سنة 2003، بمساحة 134000هـ.كتار[4]، وقد قدر إنتاج الكيف الخام ب 47000 طن، في حين قدر انتاج الحشيش ب 3080 طن، حسب نفس المصدر.

جدول 5: أهم القوانين الصادرة فيما يخص الكيف بالجريدة الرسمية خلال فترة الاستقلال

السنة	القوانين
1958	تنظيم شراء نبتة الكيف من الفلاحين بواسطة شركة التبغ والعمل على احراقها بسوق ثلاثاء كتامة
قانون 132-73-1 الصادر بتاريخ 23 ربيع الأول 1394 الموافق ل 21 ماي 1974	يتعلق بزجر الإدمان على المخدرات السامة ووقاية المدمنين عليها
سنة 1995	إحداث وكالة تنمية الأقاليم الشمالية للحد من انتشار زراعة القنب الهندي بدعم من الاتحاد الأوروبي
قانون 13-2021	تقنين زراعة القنب الهندي لأغراض طبية وصناعية وتجميلية، وحصرها في أقاليم الحسيمة شفشاون وتاونات

المصدر: مجلة تيدغين للأبحاث الأمازيغية والتنمية العدد 6، 2017، ص 71.

---

[1] - BOUDOUAH M (2003) : Face a l'extension de la culture du kif, Que faire? Albayane, N 8609, p 1.

[2] – جريدة الأيام، العدد الثالث، 18-29 ماي 2005، ص 9

[3] – آحمد بودواح (2002): دور زراعة الكيف في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية آفاق التنمية بجبال الريف: نماذج من الريف الأوسط، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، تخصص جغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ص 277.

[4] - ONUDC.APDN : Enquête sur le cannabis au Maroc, Décembre 2003, p 5.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2- واقع زراعة الكيف بإقليم وزان وتطلعات الساكنة المحلية للتقنين

2-1- تطور زراعة بإقليم وزان

ارتبطت زراعة الكيف إلى حدود الستينيات من القرن الماضي ببلاد الكيف (منطقة كتامة)، إلا أنها توسعت تدريجيا نحو مناطق جديدة، منها إقليم وزان، حيث اكتسحت الجماعات التي كانت تابعة لإقليم شفشاون، كجماعات الزومي، ومقريصات، وبوقرة وعين بيضاء مطلع تسعينيات القرن الماضي ثم جماعتي بريكشة وأسجن نهاية عقد التسعينيات، في نفس الفترة زحفت على جماعتي تروال سنة 1998 وبني كلة المنتميتين لدائرة وزان إقليم سيدي قاسم، لتنتقل فيما إلى باقي الجماعات الأخرى (مصمودة، والمجاعرة، ونانة، وسيدي رضوان) بشكل جزئي منتصف العقد الأول من القرن 21، ولا نتوفر على أرقام رسمية حول المساحات المزروعة باعتبارها زراعة حديثة، ولم تعمر طويلا ببعض الجماعات، كمصمودة ومزفرون وسيدي رضوان وبين كلة.

ويفسر انتشار هذه الزراعة بإقليم وزان بعدة عوامل منها، تفشي الفقر وقلة فرص الشغل، وتراجع مردودية القطاع الفلاحي، ويبقى الدافع الأقوى في نظر الساكنة المحلية هو مضاعفة مدخول الكيف بعشر أضعاف باقي المنتوجات الأخرى، وفي هذا الإطار تشير بعض الدراسات إلى أن المداخيل المادية لزراعة الكيف تتراوح ما بين 20000 و30000 درهما في المناطق المسقية[1]، ما شجع السكان على التعاطي لهذه الزراعة.

خريطة رقم 2: انتشار زراعة الكيف بإقليم وزان

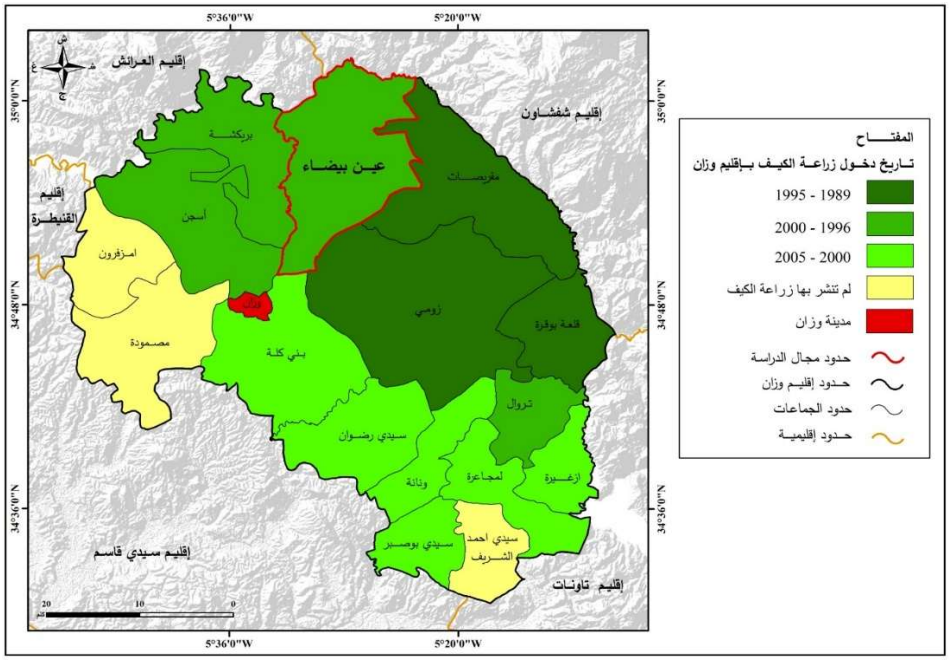

المصدر: محمد بودواح (2002): دور زراعة الكيف في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وآفاق التنمية بجبال الريف، نماذج من الريف الأوسط، مرجع سابق، ص 277.

- Boudouah M (2003) : Face à l'extension de la culture du kif, Que faire ? Albayane, N 8609, p :1

- ONUDC.APDN : Enquête sur le cannabis au Maroc, Décembre 2003, p :5

[1] - المجلس الوطني للشباب والمستقبل (1996): تنمية الأقاليم الشمالية، أوراش المستقبل، ص55.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2-2- موقف الساكنة المحلية من عدم تقنين زراعة الكيف بإقليم وزان

تتعاطى أغلب الجماعات المكونة لإقليم وزان لزراعة الكيف، وخاصة تلك الواقعة في الشمال والشرق والغرب منه، التي كانت تابعة إداريا لإقليم شفشاون، ولعل انتشار هذه الزراعة بالإقليم، يرجع لضعف مردودية القطاع الفلاحي وعدم انتظام الإنتاج بفعل توالي سنوات الجفاف، ما جعل الفلاح عاجزا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، ناهيك عن ارتفاع مداخيل زراعة الكيف مقارنة بباقي المزروعات، إضافة إلى دخول أصناف جديدة تتميز بقدرتها على التحمل النسبي للجفاف وارتفاع مردوديتها من الحشيش، مثل "باكستانا" و"خردالة".

وقد كانت الساكنة المحلية تعلق آمال كبيرة على هذه الزراعة، إذ كانت ترى فيها السبيل الوحيد للخروج من دائرة الفقر عبر الرفع من المداخيل وخلق فرص الشغل، وبالتالي تغيير الوضعية المعيشية، إلا أن هذه الآمال تبخرت مع صدور قانون 13-21[1]، الذي قنن زراعة الكيف بأقاليم الحسيمة وشفشاون وتاونات، في حين تم استثناء الأقاليم الحديثة العهد بهذه الزراعة، منها إقليم وزان، واضعا بذلك حدا لاستعمالاتها غير المشروعة.

وبالرغم من منع زراعتها خارج الأقاليم المرخص لها، فإنها لا زالت منتشرة بإقليم وزان، وقد تضاربت آراء الساكنة المحلية، بين فئة مؤيدة لقرار المنع وتتكون من أعوان السلطة والموظفين والفقهاء والفلاحين بدون أرض، وفئة ثانية مستعدة للتخلي عن هذه الزراعة شريطة الحصول على تعويضات إما في شكل مبالغ مالية سنوية تتراوح ما بين 20 و30 ألف درهم، وتوفير عقود العمل لأبناء المنطقة في الديار الأوربية[2]، وفئة ثالثة رافضة لهذا الاقصاء وتطالب بإدماج الإقليم ضمن المناطق المرخص لها بزراعة الكيف، لاسيما وأن الإقليم ينتمي لجهة طنجة تطوان الحسيمة، وبالتالي ترى في هذه الزراعة حق تاريخي ضاع منهم لعقود طويلة[3]، وما يدل على ذلك استمرار زراعة الكيف بأغلب الجماعات في إقليم وزان بالرغم من تراجع مساحتها، بسبب تخلي بعض الجماعات نهائيا عن زراعتها مثل مصمودة، وبني كلة، وامزفرون، وعين دريج ، وسيدي أحمد الشريف وسيدي بوصبر).

وقد تضاربت آراء الساكنة المحلية بخصوص مسألة تقنين زراعة الكيف بين فئة مؤيدة لقرار المنع، وأخرى متشبثة بالحق في التقنين، يوضح ذلك الجدول التالي.

جدول 6: موقف الساكنة المحلية من قرار التقنين بالدواوير المدروسة

الدوار	غير موافق		موافق		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
عين بيضاء المركز	60	80	15	20	75	100
المقاصب	25	20.33	98	79.67	123	100

[1] – استجوابات مع الساكنة المحلية خلال البحث الميداني المنجز خلال شهر فبراير 2025.

[2] – عبد الحفيظ هشوم (2008): تدخلات الدولة ومنظمات المجتمع المدني ودورها في التنمية القروية بجماعة أسجن، إقليم شفشاون، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، ص 170.

[3] – استجوابات حرة مع عدد من الفلاحين بدواري المقاصب وتزران، جماعة عين بيضاء، خلال البحث الميداني فبراير 2025.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تزران	11	12.47	65	85.53	76	100
المجموع	96	35.04	178	64.96	274	100

المصدر: البحث الميداني، فبراير 2025.

مبيان رقم 3: موقف الساكنة المحلية من قرار التقنين في الدواوير المدروسة بجماعة عين بيضاء

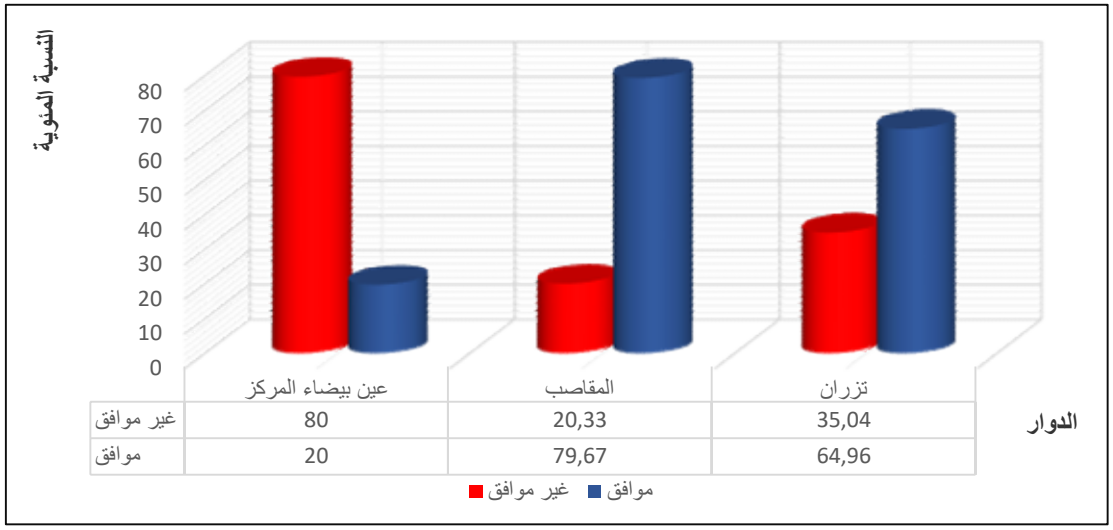

المصدر: البحث الميداني، فبراير 2025.

ويتضح من خلال معطيات الجدول والمبيان أعلاه، أن غالبية أرباب الأسر تؤيد تقنين زراعة الكيف بنسبة 64.96% من مجموع الفلاحين، وإن كانت هذه النسبة تختلف من دوار لآخر، 85.53% بدوار تزران و 79.67% بدوار المقاصب، بينما 20% المتبقية سجلت بمركز الجماعة، أما نسبة الفلاحين الذين أيدوا قرار المنع، فقد قدرت ب35.05% من مجموع الأسر، 80% منهم بمركز الجماعة في حين باقي النسب سجلت بدواري المقاصب وتزران على التوالي 20.33% و 12.47%، وبذلك فغالبية الأسر بإقليم وزان عامة وبجماعة عين بيضاء على الخصوص، تؤيد تقنين زراعة الكيف بالإقليم.

لوحة رقم 1: صور لزراعة القنب الهندي ببعض الجماعات في إقليم وزان

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

صورة 1: حقل زراعة الكيف السقوي بدوار البعاجين جماعة أسجن (عدسة الباحث، يونيو 2024)

صورة رقم 2: حقل لزراعة الكيف البوري بجماعة الزومي (عدسة الباحث، يونيو 2023)

صورة رقم 3: حقل لزراعة الكيف بجماعة تروال، حيث تنتشر الحقول داخل الدواوير بين المنازل (عدسة الباحث يوليوز 2023)

صورة رقم 5: نبتة الكيف من صنف "خردالة" المستوردة، الصورة من جماعة تروال (عدسة الباحث، 2023)

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

صورة رقم 4: محل لتخزين الكيف بعد تجفيفه في انتظار تحويله، تظهر في الصورة المعدات والأدوات المستعملة في تحويل نبتة الكيف، مغطاة تح الغطاء البلاستيكي.

صورة رقم 6: تجميع نبتة الكيف بعد جني المحصول في شكل "مشموم" أو "الربطة"، يوضع تحت أشعة الشمس لتجفيفه ثم يخزن في انتظار تحويله (عدسة الباحث 2024)

2-3- انعكاسات زراعة الكيف على الساكنة المحلية بإقليم وزان

لقد كانت لزراعة الكيف عدة انعكاسات، شملت مختلف مناحي الحياة لدى فلاحي المنطقة، سنحاول ضمن هذا العنصر الوقوف على بعض النماذج منها.

❖ **الانعكاسات الاقتصادية**

تتعدد الانعكاسات الاقتصادية التي عرفتها المنطقة سواء منها الإيجابية أو السلبية، يمكن عرضها كما يلي:

- مساهمة زراعة الكيف في تغيير نظام الإنتاج الفلاحي بإقليم وزان، حيث أصبح الفلاحون يخصصون مجال الزراعات العلفية للزراعات التسويقية (القنب الهندي)، انعكس ذلك على حجم القطيع الذي تقلص تدريجيا، بسبب ضيق مساحة المراعي من جهة، ولجوء الفلاح إلى تقليص عدد رؤوس القطيع قصد التفرغ لزراعة القنب الهندي من جهة ثانية[1].

- تحسين ظروف عيش السكان ولو بشكل مؤقت، حيث ساهت مداخيل القنب الهندي في الرفع من مداخيل الفلاح، وعملت على خلق فرص الشغل ولو بشكل موسمي وبالتالي تقليص معدل البطالة[2].

[1] – عبد السلام بوهلال، عمرو إديل، نورالدين الغنوشي ونوراس ابن الحاج (2023): دينامية التحولات السوسيو اقتصادية لزراعية القنب الهندي بالمجالات الحديثة ودورها: نماذج من إقليمي وزان وتاونات، دينامية المجال المغربي: السيرورات ورهانات التنمية: مقاربة جغرافية، أعمال الندوة الوطنية المهداة إلى الأستاذين محمد بن خاي وعبد اللطيف جمال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعسب الدكالي، الجديدة، ص 398

[2] – شريف أدرداك (2004): وضعية المناطق الجبلية من خلال رؤية الفعاليات المدنية، بلاد الكيف نموذجا، ورد ضمن فعاليات اليوم الدراسي الذي نظمه مجلس النواب يوم 26 يونيو 2014، تحت موضوع "المناطق الجبلية بالمغرب: أية مقاربة تنموية"، ص 72.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- خلق رواج تجاري مهم بالإقليم، ارتبط بالأنشطة التي تتطلبها زراعة الكيف، حيث أصبحت الساكنة المحلية تقتني حاجياتها بالجملة عوض التقسيط، بعدما كانت تعاني من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية.

- خلق دينامية اقتصادية من خلال جلب اليد العاملة من الجماعات المجاورة بما فيها مدينة وزان.

إلى جانب هذه الانعكاسات الإيجابية، لقد صاحبت زراعة الكيف عدة انعكاسات سلبية، نلخصها فيما يلي:

- اندثار الحرف التقليدية كصناعة الدوم والقصب والدرازة.

- تحول المنطقة إلى وجهة للأباطرة الأجانب القادمين من خارج المنطقة، وهيمنتهم على أجود الأراضي وخاصة أراضي الأوقاف التي تدر أموالا طائلة على خزينة المندوبية الإقليمية للأوقاف والشؤون الإسلامية، مما جعل فلاحي المنطقة محرومين من استغلال هذه الأراضي الخصبة، التي يفوق ثمن كرائها 80000 درهم للهكتار الواحد[1].

- قطع الأشجار المثمرة بما فيها الزيتون والعنب والبرقوق وتخصيص مساحتها لزراعة الكيف.

❖ **الانعكاسات الديمغرافية والاجتماعية**

تتمثل هذه التحولات فيما يلي:

- خلخلة التوازنات الأسرية السائدة، حيث اختفت كل أشكال التضامن والتكافل الأسري وتمرد الأسر الحديثة على التقاليد الأبيسية.

- تفكك الأسر وتدهور العلاقات العائلية، وظهور الأسر النووية (الأسر الحديثة العهد بالزواج)، مقابل تراجع الأسر الممتدة، حيث فقد الشخص الأكبر سنا سلطته ولم يعد بإمكانه اتخاذ القرار داخل الحيازة.

- الانسلاخ عن الهوية الثقافية التي باتت مهددة بالاندثار.

- اشتداد التنافس حول عوامل الإنتاج بما فيها الأرض، واحتدام الصراعات بين السكان بل حتى داخل الأسرة، مما أدى إلى اختفاء كل أشكال التضامن.

- مساهمة المداخيل المرتفعة لزراعة الكيف في عودة المهاجرين الذين سبق لهم مغادرة المنطقة نحو مدن طنجة، تطوان وسلا.

- استفادة السكان من الخدمات والتجهيزات التي حرموا منها لمدة طويلة، وولوجهم للخدمات الاجتماعية.

- انتشار بعض العادات السيئة التي تنخر كيان المجتمع المحلي، والتي مست فئة الشباب بالدرجة الأولى، كالتعاطي للمخدرات وتناول الكحول.

- انتشار الشكايات الكيدية بين الأسر نتيجة الصراع حول استغلال الأرض.

❖ **الانعكاسات البيئية**

يمكن بسط هذه الانعكاسات كالآتي:

[1] – جريدة الأيام، عدد 313، يناير-فبراير 2008، ص 8

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- الاستغلال المفرط للتربة التي فقدت خصوبتها وباتت مهددة بالانجراف، وزاد من تدهورها الاستعمال المفرط للأسمدة والمبيدات، لاسيما وأن الفلاحين يعتقدون بأن الاستعمال المكثف للأسمدة يرفع من مردودية الحشيش.
- انقراض العديد من أصناف الطيور والوحيش بفعل استعمال المبيدات التي ترش فوق التربة.
- اجتثاث وحرق المجالات الغابوية، مما سرع من وتيرة انجراف التربة وبالتالي الرفع من نسب توحل سدي الوحدة وواد المخازن.
- تراجع أهمية الأشجار المثمرة وخاصة التين والبرقوق والعنب، بسبب لجوء الفلاح إلى قطعها وتحويل مساحتها لزراعة الكيف، بعدما كان الإقليم قبلة لتجار الفواكه من مختلف المناطق المغربية، لاسيما وأن هذه المنتوجات تتميز بجودتها (التين والعنب).

خاتمة

استنادا إلى ما ورد في هذا المقال، الذي هدفنا من خلاله تسليط الضوء على زراعة القنب الهندي بالمغرب عامة وإقليم وزان على الخصوص، تبين لنا بأن هذه الزراعة تعود لمطلع تسعينيات القرن الماضي، وباستصدار قانون 21-13 المتعلق بتقنين زراعة الكيف لأغراض طبية وصيدلية وصناعية، يكون المغرب قد دخل مرحلة جديدة، من شأنها وضع حد للاستعمالات غير المشروعة لهذه الزراعة التي عمرت طويلا، إلا أن استثناء إقليم وزان الذي يزخر بموارد طبيعية وبشرية هائلة، من المناطق المرخص لها بزراعة القنب الهندي، من شأنه أن ينعكس سلبا على المنطقة ككل، إذ قد تحول الإقليم إلى قبلة لأباطرة المخدرات، وبالتالي تحول إشعاع منطقة كتامة إلى إقليم وزان وخاصة جماعات الزومي، مقريصات، قلعة بوقرة، أسجن وتروال، لذلك يجب إعادة النظر في المادة 4 من هذا القانون، بتعديل المناطق المعنية بزراعة الكيف وإدراج إقليم وزان ضمنها، لاسيما وأن الساكنة المحلية متشبثة بهذه الزراعة وتراهن عليها لتغيير وضعيتها.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

- أدرداك شريف (2004): "وضعية المناطق الجبلية من خلال رؤية الفعاليات المدنية، بلاد الكيف نموذجا"، ورد ضمن فعاليات اليوم الدراسي الذي نظمه مجلس النواب يوم 26 يونيو 2014، تحت موضوع "المناطق الجبلية بالمغرب: أية مقاربة تنموية".
- اتبر هشام (2021): "شجرة الزيتون بإقليم وزان: بين التوسع المجالي والوقع السوسيواقتصادي والبيئي"، العدد 6، المجلد 2، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ص ص 913 – 926.
- احمامو مصطفى (2018): "زراعة القنب الهندي"الكيف" بالسلسلة الكلسية بين تطوان وأسيفان: بين وقعها السلبي بيئيا واجتماعيا والايجابي اقتصاديا"، العدد 7، مجلة تيدغين للأبحاث الأمازيغية والتنمية، السنة السادسة، ص ص 104 – 114.
- الأكحل المختار (2004): "دينامية المجال الريفي ورهانات التنمية الترابية، حالة هضبة بنسليمان"، الطبعة الأولى، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط.
- البنة علي (1991): "أسس الجغرافية المناخية والنباتية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- البوزيدي سعيد (2019)، "تاريخ زراعة الكيف وأسباب انحصار زراعتها بمنطقة صنهاجة السراير"، العدد 6، مجلة تيدغين للأبحاث الأمازيغية والتنمية، ص ص 65 – 73.
- البوزيدي عيسى (2000): "بعض الخصوصيات الطبيعية والبشرية لتلال مقدمة الريف"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة.
- التهامي ديبون (2007): "الدينامية المناخية وتأثيرها على زراعة الحبوب بالجزء الشمالي الغربي للمغرب"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية، تخصص علم المناخ، جامعة ابن طفيل، القنيطرة.
- السباني سعيد (1997: "الهجرة القروية وأثرها على التنظيم السوسيومجالي للمدينة: حالة وزان"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1997.
- السلاوي محمد أديب (1997): "المخدرات في المغرب وفي العالم"، الطبعة الأولى، مطبعة البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع، القنيطرة.
- المديرية الإقليمية للفلاحة والصيد البحري بإقليم وزان.
- المجلس الوطني للشباب والمستقبل: تنمية الأقاليم الشمالية، أوراش المستقبل، 1996.
- المملكة المغربية، كتاب أبيض، سياسة المغرب العامة في مجال مكافحة المخدرات ومن أجل التنمية الاقتصادية لأقاليم الشمال، نونبر 1996.
- الميموني عبد السلام (1999): "إعداد الموارد الجبلية بمنطقة غمارة الغربية (الريف الغربي)"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1999.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- بودواح آمحمد (2002): "دور زراعة الكيف في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية آفاق التنمية بجبال الريف: نماذج من الريف الأوسط"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، تخصص جغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط.
- بوشيبي عبد الالاه (2023): "التراث والتنمية الترابية بإقليم وزان: من أجل تنمية ترابية قائمة على اقتصاد التراث"، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة.
- بوهلال عبد السلام (2017): "دينامية الاقتصاد القروي ببلاد الكيف"، العدد 6، مجلة تيدغين للأبحاث الأمازيغية والتنمية، ص ص 94- 107.
- جون فرانسوا تروان وآخرون (2006): المغرب: مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوي، دار طارق للنشر، الدار البيضاء.
- جريدة الأيام، عدد 13، يناير-فبراير 2008.
- جريدة الأيام، عدد 3، 18-29 ماي 2005.
- جريدة البيضاوي، عدد 187، السبت 25 فبراير 2006.
- غازي عبد الخالق (2000): "خصوصيات الوسط الطبيعي لجهة الغرب الشراردة بني حسين"، ورد ضمن منطقة الغرب: المجال والإنسان، سلسلة ندوات رقم 3 منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة.
- مونوغرافية جهة طنجة تطوان الحسيمة،2020.
- هشوم عبد الحفيظ (2008): "تدخلات الدولة ومنظمات المجتمع المدني ودورها في التنمية القروية بجماعة أسجن، إقليم شفشاون"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل.
- Boudouah M (2003) : Face à l'extension de la culture du kif, Que faire ? Albayane, N 8609.
- Pascon P (1977) : Le Haouz de Marrakech, CNRS et IAV, T 2, RABAT.
- ONUDC.APDN : Enquête sur le cannabis au Maroc, Décembre 2003

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/